

العلاقة بين الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، والمؤسسة الحاكمة، وسياسات الاحتجاج والتصدي

رنا زهر

مقدمة

تبحث هذه الورقة في تشخيص العلاقة بين المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، والمؤسسة الحاكمة وسياساتها. تُستهلّ هذه الورقة بعرض ماهية العلاقة غير المتوازنة بين المواطنين العرب في البلاد والمؤسسة الحاكمة، وكيفية تعامل المواطنين العرب مع ديمقراطية الدولة، ومن ثمّ تعرض إطاراً نظرياً يشرح ديناميكيات هذه العلاقة. على وجه التحديد، تُسلط هذه الورقة الضوء على الحُضَب التاريخية والسياسية لهذه العلاقة منذ عام 1948 إلى يومنا هذا، كما تقف عند التحديات الأساسية التي تواجهها الأقلية العربية الفلسطينية في علاقتها مع الدولة اليوم. وبناء على الإطار النظري المطروح، تعرض الورقة نماذج احتجاج وسلوكيات تُعامل هذه الأقلية مع المؤسسة الحاكمة على الأقلّ خلال العقدين الأخيرين. هذه النماذج توفّر أمثلة عينية لسلوكيات مختلفة تقاس وتقيّم بحسب موقعها على سلم قياس يمتدّ بين راديكالية الخطاب وبراغماتية بحسب طرح جمّال (2007، 2017)، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات. استناداً إلى النقاش المعروض في الورقة، تقدّم الورقة توصيات في ثلاثة مستويات: مستوى السياسة الحزبية؛ مستوى المؤسسات؛ مستوى المجتمع المدني.

إنَّ أيَّ محاولة لقراءة وتحليل الواقع الفلسطيني في البلاد سياسيًا واجتماعيًا لا يمكن أن تبدأ من عام 1948؛ فتاريخ نضال الفلسطينيين في البلاد ضدَّ الحركة الصهيونيَّة ومخططاتها يمتدُّ إلى ما قبل ذلك بكثير، وبالتالي فإنَّ سلوكيات الاحتجاج والمقاومة لدى الفلسطينيين في البلاد بأشكالها المختلفة متجذِّرة في وعي هذه الأقلِّيَّة القوميَّة الأصليَّة والتي ما زالت تطوِّر هذه السلوكيات حتَّى يومنا هذا، ولكن ضمن واقع له خاصيَّته التي يختلف بها عن واقع الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة في الأراضي المحتلة بحكم مواظنتهم في إسرائيل. ويمكن وصف المواطنة العربيَّة الفلسطينيَّة في إسرائيل بأنَّها تقع في "جيتو" متعدِّد الأوجه: حيَّري، سياسي، ثقافي، اقتصادي، وإداري كما يصفه يفتاحيل (2011). ومن ضمن هذه المساحات المحدودة، يناضل الفلسطينيون في البلاد ضدَّ سياسات التمييز القومي، والاستضعاف والتهميش، وهدم البيوت والمصادرة وغيرها من الممارسات الإقصائيَّة في ما يمكن أن يسمَّى حرب استنزاف بين قوى غير متوازنة. فالمواطنون العرب في إسرائيل يقاومون ويمنعون ترسانة سياسيَّة واقتصاديَّة وعسكريَّة وإعلاميَّة ودبلوماسيَّة وبشكل مكثَّف وفي كلِّ مناحي الحياة دون أن تتوافر لديهم الموارد نفسها. وقد أكَّد جمال (2007a) أنَّ المواطنين العرب الفلسطينيين في البلاد، من خلال نضالهم لتحقيق المساواة، يستغلُّون كلَّ الفرص السانحة لديهم لتحقيق أهدافهم، ومن أبرزها استخدام مواظنتهم الإسرائيليَّة ومحاولتهم لتوسيع حدودها، مع كلِّ إشكاليَّاتها، ومع إدراكهم أنَّهم يُشرِّعونها باستخدامهم لها (جمال، 2017). ووفقًا لجمال، يُنظر إلى المواطنة على أنَّها فرصة هيكلية يمكن استخدامها لتعبئة الموارد لإجراء تغييرات جوهريَّة في علاقات الأغلبية بين الأقلِّيَّات في إسرائيل. ومن هذا الباب يجري التعامل مع ديمقراطيَّة إسرائيل، من باب الفرصة المتاحة للنضال وتحقيق الأهداف القوميَّة والمدنيَّة، لا كهدف بحدِّ ذاته.

الديمقراطيَّة الشكليَّة والديمقراطيَّة الجوهريَّة

ينبثق التوبيخ أعلاه من نوعين مركزيَّين لأشكال الديمقراطية تشير إليهما أدبيات العلوم السياسيَّة: الشكليَّة والجوهريَّة. الأولى تُعتبر أنَّ حكم الأغلبية هو القيمة العليا، وأنَّ الحفاظ على حقوق الإنسان، ولا سيَّما تلك التي تتعلَّق بالأقلِّيَّات، قد يكون منوطًا بالتوجُّه العامِّ لمجموعة الأغلبية. وعليه، الديمقراطية الشكليَّة تختلف بفحواها عن الديمقراطية الجوهريَّة التي تمنح الدولة خدمة المواطنين دون أيِّ اعتبار فنويِّ. المقصود أنَّ الديمقراطية الجوهريَّة تؤكِّد أنَّ على الدولة أن تسعى لتحقيق قيم حقوق الإنسان لكونه إنسانًا. ولعلَّه من أهمِّ أساسيات الديمقراطية الجوهريَّة حماية حقوق الأقلِّيَّات من استبداد الأغلبية. وفي السياق الإسرائيلي، يؤكِّد الباحثان روحانا وغانم (1998) أنَّه على الرغم من أنَّ دولة إسرائيل تعرِّف نفسها بأنَّها ديمقراطيَّة، فهي في واقع الحال ديمقراطيَّة شكليَّة، وليس في فحواها

أي قيمة للديمقراطية الجوهرية والليبرالية. بيّد أنّ اللافت للنظر أنّه عندما يتعلّق الأمر بالمواطنين اليهود تحرص إسرائيل على تخصيص إطار ديمقراطي ذي أبعاد ليبرالية، وإنّ كان هذا الإطار يعاني بعض النواقص؛ وفي المقابل، عندما يتعلّق الأمر بالمواطنين العرب تستخدم إسرائيل عددًا كبيرًا من الإجراءات الديمقراطية، إلاّ أنّها تنقض، بصورة صريحة عن طريق سلسلة قوانين وتشريعات مركزية، مبدأ المساواة. معنى هذا أنّ إسرائيل تعتمد سياسة دولة "ديمقراطية لليهود، ويهودية للعرب"، أي أنّ إسرائيل تتبنّى فكر الديمقراطية الإثنية التي تنطبق مبادئها على المواطنين اليهود فقط، وتستثني المواطنين العرب بشئى الطرق. فمتوقّع من المواطنين اليهود العمل بحسب أسس الديمقراطية، بينما يُطلب من العرب العمل بحسب يهودية الدولة وصهيونيتها واشتراط المواطنة بالولاء لهذه القيم كما جاء في شعار تصدّر حملة حزب "إسرائيل بيتنا" الانتخابية عام 2009. ولعلّ ذروة خطاب الإقصاء هذا كانت في إقرار قانون أساس "قانون القومية" عام 2018، بحسبه نُعدّ إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، وبالتالي يندرج المواطنون العرب تحت خانة مواطنين من الدرجة الثانية.

ستتناول الورقة تشخيصًا للعلاقة التاريخية بين المواطنين العرب في البلاد، والدولة. هنا، من الجدير بالذكر أنّ دولة إسرائيل اعتمدت مبدأ الديمقراطية ذات الأبعاد الجوهرية لليهود، والشكلية للعرب، عبّر جميع الحقب التاريخية التي سُنذكر. ويعتقد كلّ من صباغ - خوري وروحانا (2011) أنّه عبّر التاريخ تشكّل المجتمع الفلسطيني في البلاد على هامش المجتمع الإسرائيلي، وأنّ الأيديولوجية خلف بناء الدولة اليهودية واستمرار مشروع التهويد جعلتا الفلسطينيين أعداء محتملين ومعيقًا أمام تحقيق هذا الهدف. وبذا، حُسمت إمكانية تشكّل الفلسطينيين كجزء من المجتمع الإسرائيلي، وظلّوا أيضًا على الهامش، على الرغم من محاولة المواطنين العرب الخروج من الهامشية إلى المركزية في مشهدين استثنائيين: تشكيلهم لجسم مانع في حكومة رابين الثانية عام 1992، وبالتصريح الذي أدلى به رئيس القائمة المشتركة، أيمن عودة، حول إمكانية الانضمام إلى حكومة يسار - مركز بشروط معينة، وما تبعها من توصية قدّمها غالبية نواب القائمة المشتركة على بيني جانس رئيس حزب "أزرق أبيض" والمرشّح لرئاسة الحكومة بعد انتخابات سبتمبر 2019.⁽¹⁾

إطار نظري

سياسات المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل وسلوكياته السياسية متأثرة

(1). قدّم عشرة نواب عن القائمة المشتركة (من أصل ثلاثة عشر نائبًا) توصيتهم بمنح رئيس حزب "أزرق- أبيض"، رئيس الأركان السابق للجيش الإسرائيلي، بيني جانس، إمكانية تشكيل الحكومة القادمة؛ حيث رفض نواب التجمّع التوصية عليه بادعاء أنّه لا فرق حقيقي بين حزب "الليكود" وحزب "أزرق أبيض"، وأنّه من أجل منح جانس التوصية عليه تجب الاستجابة لمطالب المجتمع العربيّ للمزيد بشأن موقف التجمّع من التوصية، انظر:

بصورة بنويّة من التطوّرات والديناميكيات الحاصلة في دوائر انتماؤه الأربع: الدائرة العربيّة، وما يحدث من تطوّرات في العالم العربيّ والإسلاميّ؛ الدائرة الفلسطينية، وتعكس التطوّرات الحاصلة على مستوى الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة وصراعها مع إسرائيل وعلاقتها مع المجتمع العربيّ في إسرائيل؛ الدائرة الإسرائيليّة، وتعكس مكانة الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل فيها وسياساتها المعلنة وغير المعلنة تجاههم بأبعادها الاقتصادية - المادّيّة والرمزيّة - المعنويّة؛ الدائرة المحليّة - الداخليّة، وتعكس مجمل التحوّلات داخل المجتمع الفلسطينيّ، وهي متأثرة من الحراك السياسيّ المحليّ - البلديّ ومستوى التنظيم السياسيّ وسلّم الأولويات المجتمعيّ (الحاج، 2000). وقد تحدّث جمّال (2017)، في مقاله حول التفاعلات بين دوائر الانتماء المختلفة، عن تبلور حالة ذهنيّة وصفها بأنّها "وعي مزدوج" تنعكس على شرائح مختلفة داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، وعلى أنماط سلوكها السياسيّ والاجتماعيّ. هذا الوعي المزدوج أنتج سلوكيات وأفعالاً مقاومة لسياسات الإسرائيليّة جرى التعبير عنها بشتى الطرق، تتمحور بين المواجهة - المقاومة السلميّة والناعمة، والإذعان والارتهان للوضع القائم. وفي الصفحات القادمة، سأتناول بالتوضيح أمثلة عينيّة تعبّر عن سياسات المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل جرّاء الوضع القائم والتحدّيات الحقيقيّة التي تواجهه في الوقت الراهن.

تتمحور البحث بشأن هويّة الفلسطينيين في إسرائيل في أطر نظريّة لا تتلاءم مع الحالة السائدة في صفوف هذه المجموعة. ونظراً لهيمنة هذه النماذج على مدار سنوات، لم يتسنّ للكثير من الباحثين فهم ظواهر عديدة داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. حاولت هذه النماذج بناء حالة ثنائيّة في هويّة الفلسطينيين في إسرائيل؛ فهناك توجهات تعزّز الأسرلة وتدعو إلى الاندماج على أساس فرديّ داخل المجتمع الإسرائيليّ وتبني نموذج نضاليّ ساع للمساواة الفرديّة، مقابل توجه آخر يرى أنّ المجتمع العربيّ في إسرائيل ذاهب في اتجاه الفلّسطنة، أي نحو تعزيز المركّب الفلسطينيّ في هويّته، وبالتالي يتبنّى مطالب أكثر راديكاليّة ومتطرّفة تسعى إلى إحداث تغيير جوهريّ في طبيعة النظام القائم في إسرائيل (سموحا، 2001). مقابل ذلك، يرى روحانا وغانم (1998) أنّ هناك مسارين لتفسير تطوّر الجماهير العربيّة السياسيّ. بموجب المسار الأوّل الذي وُصف بأنه "نموذج التطوّر الطبيعيّ"، الجماهير العربيّة تمرّ في مسار تطوّر طبيعيّ في محاورها الأساسيّة الثلاثة التالية: علاقتها بإسرائيل كدولة؛ علاقتها بسائر أجزاء الشعب الفلسطينيّ؛ أوضاعها على الصعيد الداخليّ. هذا التطوّر سيؤدّي بها حتماً إلى حالة من الوعي الذاتيّ لكونها أقلية فلسطينيّة في دولة يهوديّة، وبالتالي ستتوضّح معالم هويّتها الفلسطينيّة عندما يقام كيان سياسيّ فلسطينيّ في الضمّة الغربيّة وقطاع غزة. ومن أهمّ هذه المعالم أنّ الفلسطينيين في إسرائيل سيسلمون بدورهم الهامشيّ في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وحينذاك ستميّز علاقاتهم بإسرائيل بعملية "أسرلة" تتمثّل

في مطالبهم بحقوق إضافية في إطار بنية الدولة القائمة، دونما حاجة إلى تغيير الصبغة الصهيونية - اليهودية لدولة إسرائيل. مقابل هذا المسار، يعرض روحانا وغانم مساراً بديلاً أطلقا عليه "منهجية التطور المازوم" لفهم سياسات المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. يرى هذا المسار أنّ تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية / إثنية، تعرّف مسؤوليتها التاريخية بخدمة أهداف ومصالح اليهود، هذا التعريف يدفع بالأقلية الفلسطينية إلى حالة التأزم المتعددة الجوانب، الأمر الذي قد يتطور إلى أزمة خطيرة، وذلك في ظل استمرار أداء الدولة لمهامها على أساس إثني، وفي ظروف ترتبط بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وبالإشكالات الاجتماعية الداخلية في المجتمع العربي نفسه، وقد يكون الانفراج في اتجاه حل الدولة الواحدة الثابتة القومية. بعبارة أخرى، الأزمة التي يعاني منها الفلسطينيون في إسرائيل هي تحصيل حاصل لجوهر الدولة وبنيتها العرقية التي تكرّس الحالة التراتبية في نظام المواطنة الإسرائيلي (بيلد، 1993).

السلوك السياسي للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل لا يمكن اعتباره سلوكاً خاصاً ومنزلاً عن الحراك السياسي لأقليات قومية أخرى في العالم، ولا سيما تلك الأقليات الواقعة في خضم الصراع مع مجموعة الأغلبية. وقد أشار جمال (2007a)، في مقاله الذي يعالج الإستراتيجيات النضالية للأقليات القومية الساعية في سبيل إحقاق المساواة في الدول الإثنية، إلى وجود توجّهين إستراتيجيين مركزيين يميزان سلوك الأقليات التي تتعرض لاضطهاد وتمييز على أساس قومي وعرقي. الإستراتيجية الأولى تعبر عن توجّه راديكالي من حيث المطالب ومن حيث الأدوات والآليات التي تُستخدم لإحقاق مطالب الأقلية القومية. يقوم هذا التوجّه الراديكالي على فقدان الثقة بالمؤسسات السياسية القائمة واعتبارها أداة تُرسخ الوضع القائم. ضمن هذا التوجّه، تطرح سياسات الأقليات مطالب أكثر راديكالية، كالحكم الذاتي، وقد يبلغ الأمر حدّ المطالبة بالانفصال، وفي بعض الحالات تقوم بالاستناد إلى العنف وزعزعة الاستقرار الداخلي ابتغاء إحقاق مطالبها.

من جهة أخرى، يشير جمال (2007a) إلى الإستراتيجية الثانية على أنّها قائمة بالأساس على التفاوض والتحاوّر بين مجموعة الأقلية ومجموعة الأغلبية. بعبارة أخرى، تحاول مجموعة الأقلية استخدام الفرص السياسية السانحة والتي يتيحها النظام الحالي بغية تغيير موازين القوى بين الأغلبية والأقلية، ومن أجل تحقيق مطلب الأقلية بالمساواة التامة. يحاول هذا النموذج النضال والتحرّك تحت سقف القانون والخيارات والإمكانات التي تتيحها المواطنة. يحاول هذا النموذج إجراء إصلاحات في إطار المواطنة لتصبح أكثر شمولية وأكثر ليبرالية، وتؤسس لتعامل على قدم المساواة بين الأغلبية والأقلية. جميع الأدوات النضالية المترتبة على هذا النموذج هي سلمية وفي إطار ما يتيحها القانون. ومع هذا، ثمة استثناءات لهذا النموذج؛ ففي جعبة الأقلية العربية في البلاد بعض السلوكيات التي تتحدى

القانون وتتصدى له. فعلى سبيل المثال، قيادة الأقلية العربية تشجع رفض الخدمة العسكرية المفروضة قانونياً على الدروز، وتتصدى لعمليات هدم البيوت والقرى غير المعترف بها، كالعراقيب أو أم الحيران، على الرغم من صدور قرار بالهدم من محكمة العدل العليا. وعلاوة على التصدي ومحاولة عرقلة عمليات الهدم، يحاول المواطنون العرب بناء ما هُدم من جديد، عملاً بشعار أطلقته لجنة المتابعة: "هم يهدمون ونحن نبني". وفي ما يتعلّق بتطبيق قانون النكبة، تتحدّى الجماهير العربية هذا القانون ولا تعمل به.

منهجية

ترمي هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على حالة الفلسطينيين في إسرائيل وسياساتهم تجاه الدولة وسياساتها في جميع الجوانب الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العقدين الأخيرين، من خلال تحليل السلوك الجمعي لهذه الأقلية ودراسة بعض الحالات التي عبّرت عن هذه السياسات، نحو: أحداث أكتوبر عام 2000؛ وثائق التصوّر المستقبلي؛ العزوف عن المشاركة في حراك الاحتجاجات الاجتماعية عام 2011؛ تدويل قضية ومكانة الأقلية العربية الفلسطينية في البلاد؛ إعادة هيكلية لجنة المتابعة؛ الحراك السياسي ضدّ العنف؛ سياسات الاندماج من خلال التعليم والاقتصاد بالتركيز على الخطة الاقتصادية 922؛ تأسيس القائمة المشتركة. تتبنّى هذه الورقة الإطار النظري الذي طرحه أمل جمال بشأن الإستراتيجيات النضالية للأقليات القومية في مقالته الصادرة عام 2007.

تشخيص الوضع القائم بشأن العلاقة بين المجتمع العربي والدولة بخلفيته التاريخية:

طبيعة العلاقة بين المواطنين والمؤسسة الحاكمة تختلف وتتغير باختلاف الأيديولوجيات السائدة بين هذه الجماهير، وباختلاف الحقب الزمنية بكلّ ما تحمله من تطوّرات. يعتقد ماجد الحاج (2000)، في تصوّره لواقع العلاقة وتحوّلاتها في المجتمع العربي داخل إسرائيل، أنّ هوية العرب في دولة إسرائيل ديناميكية ومتغيرة، وأنّها في سيرورة مستمرة من التطوّر والتبلور. وبحسب حيدر (2018)، مطالب أبناء الأقلية العربية وتطوّر توجّههم السياسي متعلّقا جدلياً بسلوكيات وسياسات الدولة تجاههم. فإزاء سياسات الإقصاء والإهمال والتشكيك بشرعيّتهم ودمجهم المحدود في الحيز العام، التي تبنتها الدولة تجاههم منذ قيامها، كان ردّ فعل الجماهير العربية إمّا قبول الوضع المفروض عليهم، وإمّا انتهاج التطرّف ضده. تزعم الورقة هذه أنّ سلوك المواطنين العرب على المحور التاريخي لم يكن استناداً إلى سياسات ردّ الفعل على ممارسات الدولة وأذرعها

تجاههم، وإنما تخطت - في مراحل معينة - حالة ردّ الفعل باتجاه المبادرة وإلقاء الكرة في ملعب الدولة، لا العكس، وهو ما سنبينه لاحقاً من خلال الحالات التي سنُعرض في الورقة.

بحسب حيدر (2018)، تطوّر العلاقة بين الجماهير العربية والدولة وتطوّر الفكر السياسي يُقسم إلى عدّة فترات، وكلّ فترة تتسم بسلوكيات تتبع من ديناميكيات سياسية، محلية وإقليمية على حدّ سواء، وعوامل نفسية واجتماعية اقتصادية.

- فترة ما بعد الـ48 وخطاب صراع البقاء: بعد نكبة الـ48 والشعور بالغربة والصدمة وتشبّت الشعب الفلسطيني وضعف القيادة الفلسطينية، سيطر على هوية الأقلية العربية خطاب "العربي - الإسرائيلي" الذي تبنّاه العديد من رؤساء الحماثل ومخاتير القرى والبلدات العربية، وأعضاء كنيست عن أحزاب صهيونية في البلاد، وتميّزت العلاقة بين هذه الجماهير والدولة بالطاعة والانصياع والانصهار (عرار، 2018). وإستراتيجية تعامل الجماهير العربية مع الدولة وحكمها العسكري كانت، على الجملة، من باب صراع البقاء، إذا استثنينا إسهامات الحزب الشيوعي آنذاك ومحاولته لرفع سقف الوعي السياسي والمطالب القومية والوطنية.

- فترة ما بعد الـ67 وخطاب "التأقلم": في أعقاب رفع الحكم العسكري عن الجماهير العربية، وبعد نكسة عام 1967 وازدياد فرص الالتقاء بفلسطيني الأراض المحتلة، وبعد رحيل جمال عبد الناصر وضعف أيديولوجيته الناصرية العربية الجامعة، وصعود نجم منظمة التحرير الفلسطينية إثر معركة الكرامة ونكوص التحويل على البعد العربي الرسمي، لُوْحظَ تطوّر تصاعدي في الوعي السياسي الوطني للجماهير العربية، وعلى أثره تحدّدت الهوية العربية الفلسطينية في البلاد بجزأها الفلسطيني والإسرائيلي. وقد قاد الحزب الشيوعي هذا الخطاب مُطالباً بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الـ67 بجانب دولة إسرائيل، ولكن من جهة أخرى طالبت هذه الجماهير بالاعتراف بالأقلية العربية في البلاد كأقلية قومية ومواطنين ذوي حقوق مدنية وقومية. وتميّزت العلاقة بين الأقلية العربية الفلسطينية في البلاد والدولة بنوع من التأقلم بتحدّ نابع من إدراك المواطنين العرب أنّ إسرائيل باقية إلى أمد طويل، وبالتالي ينبغي التعامل مع المواطنة على نحوٍ جدّي، أي قبول ومهادنة الواقع كمواطنين في إسرائيل ريثما تتطوّر الأمور، لا قبول فوقية الأيديولوجية الصهيونية تجاههم، ومحاولتهم تحسين ظروف مواطنهم بواسطة التنظيم السياسي والجمعيات الأهلية. وعلى الرغم من وجود حركة "أبناء البلد" في خلفية العمل السياسي الفلسطيني في البلاد، وهي التي كفرت بالمواطنة الإسرائيلية، فإنّ ازدياد شعبية الحزب الشيوعي وخطابه آنذاك (وذروة الأمر كانت في يوم الأرض وتأسيس جبهة الناصرة الديمقراطية التي لاحقاً تطوّرت

وتأسست فكرتها على مستوى قُطريّ)، يدلّ على أنّ الجماهير العربيّة تبنّت خطاب "التأقلم" إلى جانب المطالب القوميّة (أبو بكر ورايينوفيتش، 2002).

- فترة الثمانينيات: من خطاب "التأقلم" إلى خطاب المطالبة بالحقوق: تميّزت هذه الفترة بتصاعد الوعي القوميّ الفلسطينيّ، ولكنّه كان مصحوباً بازدياد المدد الإسلاميّ السياسيّ. هذه التطوّرات جاءت على حساب الخطاب العربيّ الإسرائيليّ الذي ضعف جدّاً في هذه الفترة. ذروة محاولة ربط الخطاب القوميّ بالمدنيّ تجسّدت بإقامة لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربيّة عام 1982، بحسب حيدر (2018)، وقد سبقَت تأسيسها إقامة لجان مهمّة، ك لجنة الدفاع عن الأراضي، واللجنة القُطريّة لرؤساء السلطات المحليّة، ولجان الطلبة العرب، ولجنة المبادرة الدرزيّة. وبعد نشوب الانتفاضة الأولى، أجمعت أغلب القوى السياسيّة العربيّة الفاعلة في إسرائيل على حلّ الدولة الفلسطينيّة بحدود الـ67 إلى جانب إسرائيل، متمسكين بمواطنتهم من جهة، وبخطابهم القوميّ من جهة أخرى. ولكنّ ما تغيّر في العلاقة بين الأقلية العربية والمؤسسة الحاكمة هو أنّ الأقلية العربيّة انتقلت من مرحلة "التأقلم" والمطالبة بتحسين ظروف مواطنتهم إلى المطالبة بتغيير ظروف مواطنتهم البنيويّة والإسهام في إعادة بنائها، وتوزيع الموارد فيها (حيدر، 2018).

- فترة التسعينيات: من خطاب المطالبة بالحقوق إلى خطاب المطالبة بتغيير هُويّة الدولة: كان من أبرز أحداث هذه الفترة، في ما يخصّ العلاقة بين الأقلية العربية والمؤسسة الحاكمة، تعزيز مفهوم التمثيل البرلمانيّ وأهميّة المشاركة فيه، وذلك بعد اتّفاقيّة أوسلو وإدراك المواطنين العرب الفلسطينيّين أنّهم خارج الاتّفاقيّة بين السلطة الفلسطينيّة وإسرائيل. وفي هذه الفترة، كان لمفهوم تعزيز التمثيل البرلمانيّ أهميّة إلى درجة تشكيل جسم مانع يخدم حكومة راين الثانية من قبل كتلتيّ الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة والحزب الديمقراطيّ العربيّ. ولكن في الوقت نفسه، ظهر حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، عام 1996، متحدّياً لهذه العلاقة بطرحه لتغيير هُويّة الدولة من دولة يهوديّة ديمقراطيّة إلى دولة جميع مواطنيها، الأمر الذي شكّل تحدّيّاً كبيراً للدولة ورموزها وأيديولوجيّتها (غانم ومصطفى، 2009)، دون الانتقاص من موقف سائر الأحزاب التي تضمّن جزءاً من برنامجها تغيير طابع الدولة، ولكنّها أعطت الأولويّة لمسألة إنهاء الاحتلال وإحلال السلام، وللمساواة القوميّة والمدنيّة.

- فترة الـ2000: من خطاب المشاركة إلى خطاب المقاطعة: كان لانقضاء الأقصى ومقتل الاثني عشر مواطناً عربياً فلسطينياً في البلاد وقعٌ بالغٌ على الجماهير العربيّة؛ إذ إنّ الشعور بالإحباط وبعيبيّة مواطنتهم ومشاركتهم في الكنيست كان سيّد الموقف لدى شرائح واسعة، واتّسمت العلاقة بينهم وبين الدولة

بشعور من الاغتراب وعدم الثقة بجدوى التمثيل البرلماني. هذا الشعور عزز فكرة أنّهم، بوصفهم مواطنين فلسطينيين في البلاد، مسؤولون عن مصيرهم، وأنّ عليهم أن يكتفوا عملهم الميداني عبر المجتمع المدني، لا البرلماني. وفي هذه الفترة، تطوّر هذا الفكر إلى حدّ المبادرة إلى صياغة دساتير كدستور عدالة، ووثائق كالتصوّر المستقبلي للأقليّة العربيّة الفلسطينية في البلاد، ووثيقة حيفا، من خلالها تعرّف الأقليّة العربيّة نفسها ومطالبها مشددة على انتمائها الفلسطينيّ وحقّها الكامل بمواطنة متساوية كأقليّة قومية أصلائيّة. وأسّمت العلاقة بين الجماهير العربيّة والدولة بالنفور والمطالبة بتصحيح الغبن التاريخيّ الذي لحق بالجماهير العربيّة وبخطاب الأصلائيّة (Jamal, 2007b).

- فترة القائمة المشتركة: ما بين صراع البقاء والصراع على التأثير: تُشكّل إقامة القائمة المشتركة علامة فارقة في تاريخ الجماهير العربيّة وعلاقتها بالمؤسّسة الحاكمة. على الرغم من أنّ توحد الأحزاب الأربعة تحت راية واحدة كان بسبب رفع نسبة الحسم، مدّ الاتحاد هذا الجماهير العربيّة بالأمل وأعاد للساحة البرلمانيّة أهمّيّتها بعيون الجماهير (حيدر 2018). وعلى الرغم من اختلافات الأحزاب الأربعة الأيديولوجيّة، فإنّ مطالبهم أمام الدولة كانت واحدة: خطاب المواطنة وخطاب الاعتراف بالشرعيّة ومناليّة وحقّ المشاركة في الحيّز العامّ، إلى جانب خطاب الأصلائيّة والهويّة الفلسطينيّة. وبالفعل، إنّ حصول المشتركة على ثلاثة عشر مقعداً في عام 2015، وحضورها كثالث أكبر قوّة في الكنيست، يُعتبر ذروة التمثيل السياسيّ للجماهير العربيّة في البلاد. ولكن الخلافات الداخليّة بين الأحزاب الأربعة، التي أدت إلى فضّ الشراكة في ما بينهم وتشكيلهم لحزبين في الانتخابات للكنيست الـ21، أدت إلى هبوط نسبة التصويت على نحو ملحوظ. وبحسب حيدر (2018)، لم تجلب إقامة القائمة المشتركة أيّ تجديد للفكر السياسيّ عند الجماهير العربيّة، وإنّما كان توحدهم من باب إستراتيجيّة صراع البقاء، كما كان الوضع عليه في بداية قيام الدولة، وكأنّنا عدنا إلى نقطة البداية.
- ولكن نتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست الـ 22 (أيلول 2019)، تؤكّد أنّ الجماهير العربيّة لم تعد بالضرورة إلى نقطة البداية، وأنّ قيادة الجماهير العربيّة بدأت في الانتقال من مرحلة تبني إستراتيجيّة "صراع البقاء"، إلى تبني إستراتيجيّة "الرغبة في التأثير" كما تؤكّد هذه الورقة البحثيّة وتشرحه لاحقاً.

التطورات والتحديات الأبرز على المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع العربي اليوم

يدعي إغبارية (2018) أنّ دولة إسرائيل تسعى دوماً إلى إعادة إنتاج الهوية الجمعيّة لمجموعة الأغلبية من خلال ترسيم حدود الإجماع الصهيوني من جديد، ومؤخراً برسم قطاعات ومصالح اليمين القومي المتدين والاستيطان. المقصود أنّه ثمة مساعٍ حديثة في إسرائيل لتدوين المجتمع وصهيئة الدين، وذلك بتعزيز حضور الأخلاقيات والرؤى الدينية وتعظيم دور ونفوذ حاملها ضمن الحيز العام، خصوصاً من أتباع ومؤسسات تيار الصهيونية الدينية (إغبارية وجرايسي، 2019). نتيجة لذلك، نتج في إسرائيل تيار يجمع ما بين التطرف الديني والتطرف القومي، وهو ما يسمّى تيار "الحريديين القوميين" (الحرذليم)، وهو تيار مهيم بين مجموعات المستوطنين وحرركاتهم المختلفة. استناداً إلى ما ذكر، لم تأت من فراغ المساعي لتدوين وصهيئة المجتمع الإسرائيلي، بل هي نتاج تعاظم سيطرة الأحزاب اليمينية المتطرفة، ذات الأيديولوجية الإثنية - الدينية، ووصولها إلى سدة الحكم في إسرائيل في العقد الأخير، ومن المتوقع تعميق وتمتين هذه المساعي نظراً للتغيير المتوقع في التركيبة السكانية في إسرائيل. هنا، تفيد التوقعات الخاصة بالعام 2065 أنّه لن يحدث تغيير في نسبة المواطنين اليهود والعرب والمجموعات الأخرى في السنوات القادمة، إلا أنّه سيحدث تغيير جوهري في مركبات المجتمع اليهودي على وجه التحديد. فمن المتوقع أن يبلغ عدد السكان في إسرائيل في عام 2065 نحو 20 مليون نسمة، من ضمنها 81% نسبة السكان اليهود والمجموعات غير العربية، و 19% نسبة المواطنين العرب. الأهم في هذا الأمر أنّ التوقعات المستقبلية في مركبات المجتمع اليهودي تشير إلى ازدياد نسبة اليهود المتزمتين (الحريديم) من 11% في عام 2015 إلى 32% في عام 2065، وفي المقابل، من المتوقع أن يطرأ انخفاض في نسبة اليهود غير المتزمتين من 68% في عام 2015 إلى 49% في عام 2065 (فران وكلينجر، 2018).

لربّما من أهمّ إفرازات هذا التوجّه:

1. تعميق الاحتلال بكل ما يعنيه من تواجد في مراكز الثقل الديني التاريخي اليهودي (نحو: الخليل؛ نابلس؛ بيت لحم؛ القدس)، وكذلك تعميق مركزية مسألة الأمن نتيجة للاحتلال والتهديد الأمني، الأمر الذي يؤثّر على أدلجة الصراع دينياً وأمنياً.
2. قوّة العنصرية التي تجلّت في إقرار عدّة قوانين تُتأ في أسس الديمقراطية، كقانون "النكبة"، وقانون "كيمنتس"، وقانون "الولاء في الثقافة"، وقانون "الجمعيّات" وغيرها العديد، أو في مناقشة اقتراحات قوانين عنصرية، كسحب مواطنة كلّ من يرفض الاعتراف بيهودية الدولة، وقانون آخر

يشترط الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال للقبول في الجامعات الإسرائيلية وغيرها (جرايسي، 2017). ولكن إقرار قانون القومية يُعتبر من أخطر القوانين، كونه توطئة وحجر أساس لقوانين عنصرية أخرى ضدّ المواطنين العرب الفلسطينيين في البلاد وضدّ الرواية الفلسطينية. في عام 2018، صدّق الكنيست الإسرائيلي على "قانون القومية" الذي يؤكّد على يهودية الدولة، ويمنح اليهود وحدهم حقّ تقرير المصير في إسرائيل، وحتّى على "أرض إسرائيل"، وسط استنكار عارم بين الجماهير العربية والقوى اليهودية الديمقراطية في البلاد. ويشمل القانون الإسرائيلي أحد عشر بنداً (وردت تحت العناوين الآتية: المبادئ الأساسية؛ رموز الدولة؛ عاصمة الدولة؛ اللغة؛ لَمّ الشتات؛ العلاقة مع الشعب اليهودي؛ الاستيطان اليهودي؛ يوم الاستقلال ويوم الذكرى؛ أيام الراحة والعطل؛ نفاذ القانون)، وكلّها تعزّز المواطنة الدونية للجماهير العربية في إسرائيل. فعلى سبيل المثال، بحسب هذا القانون، ليست مواطنة الجماهير العربية هي التي أصبحت بحسب القانون أقلّ شرعية فقط، بل كذلك لغتهم العربية أصبحت أقلّ رسمية، وأنزلت من مستوى لغة رسمية إلى لغة ذات مكانة خاصة، علماً أنّ القانون لا يفسّر ولا يفصّل المقصود بهذه المكانة. وبينما تعتمد أغلب ديمقراطيات العالم على مفهوم المساواة بين المواطنين في الدولة بصرف النظر عن أديانهم وأصولهم، وعلى قبول الآخر والتعايش معه، يؤكّد قانون القومية أنّ إسرائيل معنيّة "بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها، الذين تواجههم مشاكل بسبب كونهم يهود أو مواطنين في الدولة"، في انحياز صارخ للقومية على حساب المواطنة. ومن إفرزات عقليّة قانون القومية السعيّ المحموم لليمين المتطرّف بقيادة وزيرة العدل شاكيد، ووزارة القضاء في الكنيست العشرين، لإحلال ثورة يمينيّة في جهاز المحاكم الإسرائيليّة.

3. بالإضافة إلى هذه الإفرزات، هنالك ملاحقة للقيادات السياسيّة للأقلية العربية في البلاد، وتحريض دائم ومتصاعد على شرعية الجماهير العربية وقياداتها، واستهداف للأرض والمسكن، وآفات مجتمعيّة ذات خلفيّة سياسيّة أيضاً كال فقر، والبطالة (ولا سيّما بين النساء)، وقضيّة تعنيف وقتل النساء، وآفة العنف في المجتمع العربي (زعبي، 2017).

السياسات المتّبعة في الـ48 لمواجهة تحديات العلاقة:

على خلفيّة التحديات التاريخيّة والحديثة نسبياً، من الممكن قراءة سياسات تعامل الأقلية العربية مع المؤسسة الحاكمة، على الأقلّ في العقدين الأخيرين، ضمن الإطار النظريّ المعروف والذي يعتمد في صُلبه على مفهوم "الوعي المزدوج" (جمّال،

(2017) الذي أفرز سلوكيات وأفعالاً مقاومة للسياسات الإسرائيلية التي أُسِّمت بسيولتها وتحركها بين قطبين: المواجهة - المقاومة السلمية والشرعية، والادعان والارتهان للوضع القائم، بحسب جمال (2007a). وبين هذين القطبين نستطيع أن نشخص سياسات الجماهير العربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية من حيث موقعها على سلم يصل بين مبدأ الواقعية والعملية من جهة، ومبدأ التحدي من جهة أخرى، علماً أنّ مفهوم التحدي والتطرف هنا هو بضمن المساحة التي يسمح بها القانون. وبحسب جمال (2007b)، كلما تبنت المؤسسة الحاكمة توجهات مؤممة (Nationalizing) أكثر واقصائية للأقليات أكثر، فإنها تميل إلى تجريد مواطنة الأقليات من معناها الحقيقي. وفي سياق العلاقة بين المؤسسة الحاكمة في إسرائيل والأقلية العربية الفلسطينية في البلاد، أدت عملية ترقيع مواطنة الأقلية العربية من مضمونها في العقدين الأخيرين إلى تصعيد حدة خطاب الأقلية العربية والتشديد على البعد القومي في هويتها المزدوجة، الأمر الذي يغذي الصراع بينها وبين المؤسسة الحاكمة. بالإضافة إلى سلوكيات الاحتجاج المباشرة كتلك التي سأذكرها لاحقاً، يؤكد جمال (2017) على وجود نوع آخر من المقاومة غير المباشرة يتمثل في السلوكيات اليومية للمواطنين العرب في البلاد، والتي تكون -في المعتاد- مدروسة أكثر وغير بارزة، وتعبر عن عدم رغبة المواطنين العرب في تثبيت الواقع كما هو -وقد يشكل هذا النوع من المقاومة نواة لثورة معلّقة.

في الفقرات اللاحقة، سأقف عند أهم السلوكيات التي تجسد سياسات الاحتجاج المباشرة للأقلية العربية في البلاد على مستويات مختلفة، وتمثل سيولة هذه السلوكيات بين التحدي والتطرف من جهة، والمهادنة والبرجماتية من جهة أخرى. ترتب هذه الورقة هذه السلوكيات على سلم قياس بترتيب تصاعدي من الأكثر "تطرفاً"، مروراً بالسلوكيات الوسطية أو المتلذبة، وانتهاءً بالسلوكيات الأكثر برجماتية:

1. أكتوبر 2000 ومواجهة سياسات الدولة

أظهرت أحداث أكتوبر، "هبة القدس والأقصى"، في العام 2000، قوة المجتمع الفلسطيني الاحتجاجية. لقد أفضت المظاهرات التي خرجت من البلدات العربية إلى إغلاق محاور مركزية في البلاد، وشلت بعض المرافق الاقتصادية. جوبه الاحتجاج الذي قامت به الجماهير العربية باستخدام العنف وإطلاق الرصاص الحي، ممّا أدى إلى مصرع اثني عشر مواطناً عربياً وجرح المئات. أدت هذه الأحداث إلى تدهور جسيم في العلاقات العربية - اليهودية، وإلى تزعزع ثقة المجتمع العربي بالنظام السياسي وبالأخص اليسار الصهيوني الذي تعامل على نحو عنيف دموي وقمعي مع الحراك الاحتجاجي الفلسطيني. أدت أحداث أكتوبر

والنتائج المترتبة عليها إلى استقالة إيهود باراك، رئيس الحكومة في الفترة الواقعة بين العامين 1999-2001، والذهاب إلى انتخابات لرئاسة الحكومة في العام 2001. عبّر المواطنون العرب عن سخطهم و غضبهم تجاه باراك وسياساته المتكّرة للجمهور العربيّ والمعادية له، وذلك من خلال العزوف عن التصويت، حيث توجّه إلى صناديق الاقتراع أقلّ من 20% من أصحاب حقّ الاقتراع، ممّا أدّى إلى فوز ساحق لمرشّح الليكود آنذاك أريئيل شارون، وخسارة نكراء لإيهود باراك بعد أن كان هذا الأخير قد فاز على مرشّح اليمين والليكود بنيامين نتنياهو في الانتخابات التي سبقتها في العام 1999 (جمّال، 2002).

طلّبت القيادات العربيّة بإقامة لجنة تحقيق رسميّة لفحص ملاسبات أحداث أكتوبر 2000، وللخروج بتوصيات عمليّة ومحاسبة المسؤولين عن المنزلق الذي آلت إليه الأمور. حاولت الحكومة إقامة لجنة تحقيق حكوميّة، ولكن إصرار القيادة العربيّة على عدم التعامل مع أيّ جهة من هذا النوع، والتشديد على مطلبها بإقامة لجنة تحقيق رسميّة بقيادة قاض، أثمرت في نهاية المطاف بالإعلان عن إقامة لجنة تحقيق عُرفت باسم لجنة "أور" التي قدّمت توصياتها واستنتاجاتها في العام 2003. أبرز ما جاء فيها:

- الشرطة تعاملت مع العرب كأعداء لا كمواطنين متساوي الحقوق؛
- الأحداث هي نتيجة للغبن التاريخيّ اللاحق بالمواطنين العرب في شتّى مجالات الحياة؛
- القيادة العربيّة تتحمّل جزءاً من المسؤوليّة لأنّها حرّضت الجمهور العربيّ على الخروج والاحتجاج ومواجهة الدولة.

2. وثائق التّصوّر المستقبليّ

أدّت أحداث أكتوبر عام 2000، وتوصيات لجنة أور الصادرة عام 2003، إلى إطلاق مبادرة داخل مؤسّسات المجتمع المدنيّ العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل عُرفت باسم "وثائق التّصوّر المستقبليّ"، وهي: وثيقة "التّصوّر المستقبليّ" التي صدرت عن اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة، و "وثيقة الدستور الديمقراطيّ" التي صدرت عن مركز عدالة، ووثيقة "دستور متساوٍ للجميع" الصادرة عن مركز مساواة، و "وثيقة حيفا" الصادرة عن مركز مدى الكرمل. حاولت هذه الوثائق والتّصوّرات بناء وصياغة إستراتيجيةّ جماعيّة للمواطنين العرب الفلسطينيّين في إسرائيل، وركّزت على خلفيّة الصراع التاريخيّة، وعلى الوضع الراهن، وعلى كيفيّة رؤيتها للمستقبل. الجهد الجماعيّ الذي برز من خلال الوثائق وصياغة سردية موحّدة للتّيّارات السياسيّة والفكريّة المختلفة في المجتمع العربيّ منلّ توجّهًا إستراتيجيًا موحّدًا يسعى إلى إحداث تغيير في موازين القوى القائمة بين الأغليبيّة والأقليّة، لكن بأدواتٍ سلميّة وفي إطار القانون. وتّسم كلّ

هذه المبادرات مجتمعة بإدراك المواطنين الفلسطينيين لمحدودية النضال السياسي القانوني والنضال الجماهيري، وضرورة التوجه إلى المبادرة بواسطة التعبير عن تحديهم للمؤسسة الحاكمة ورفضهم بطريقة إضافية، وإدخال الخطاب والسرديات التاريخية الخاصين بهم في المباحثات الجماهيرية من خلال إصدار وثائق خاصة. هذه الوثائق تؤكد على أهمية المجتمع المدني كذراع احتجاجية مساندة لمؤسسات الأقلية العربية في البلاد.

3. العزوف عن المشاركة في حركة الاحتجاج الاجتماعية عام 2011

سيطرت "احتجاجات الخيام"، في تموز عام 2011، على الشوارع الرئيسية في تل أبيب والمدن الإسرائيلية. جاءت هذه الاحتجاجات على خلفية تراجع مكانة الطبقة الوسطى وغلاء المعيشة، في ظل تقليص الحكومة للإنفاق على الخدمات العامة. وقد طالب المتظاهرون بتغيير نهج الحكومة الاقتصادي - الاجتماعي والعودة إلى نظام "الرفاه الاجتماعي". الأقلية العربية عزفت عن المشاركة على نحو فعال في حركة الاحتجاج هذه، على الرغم من أنها من أكثر المتضررين من سياسات الحكومة الاقتصادية. ليس في الإمكان قراءة هذا العزوف على أنه نوع من المقاطعة المبدئية؛ فقد كان هناك تضامن وتعاطف مع هذه الحركة، عُبر عنه بمشاركات خجولة من بعض المدن والبلدات العربية وفيها، ودعوة ممثلي هذه الحركة للتحديث أمام الجماهير العربية في مناسبات مختلفة. كان هذا الاحتجاج مهمًا في أعين الأقلية العربية، إلا أنه اقتصر في الأساس على الطبقة الوسطى اليهودية، وخلا من اليهود الفقراء والعرب الذين عُيبت أجدتهم عن حركة الاحتجاج التي طالبت بإصلاحات اجتماعية اقتصادية فقط، دون المطالبة بتغيير المنظومة السياسية المرافقة لهذه السياسات. لم تتخذ القيادة العربية قرارًا حاسمًا موحدًا، لا بالمشاركة ولا بالعزوف، وكان التخبط باديًا على سلوكها. هذا التخبط وهذا التراجع يدلان على سيولة وعدم استقرار الخطاب السياسي للأقلية العربية الفلسطينية التي تتأرجح بين خطابها ووعيتها القومي والوطني، وخطابها ووعيتها المدني في واقع غير ثابت ومرآوغ (جمال، 2017).

4. تدويل القضية

بحسب فاخوري وخاليلة (2020)، مسألة تدويل قضية ومكانة المواطنين العرب في إسرائيل تتعلق بسلة الأدوات والخيارات والآليات التي بواسطتها تريد الأقلية العربية تحسين مكانتها ومنجزاتها السياسية. بناءً على ذلك، الميل إلى التوجه إلى الخارج (ولا سيما المحافل الدولية) يتعاظم كلما تزايدت سياسة الإقصاء تجاه المواطنين العرب وإخراجهم من دوائر الشرعية والتأثير السياسي، التي تؤدي إلى

عرقلة السياسة العربيّة ومحاصرتها على يد السياسة الرسميّة الإسرائيليّة. ينظر المجتمع العربيّ إلى إستراتيجيّة المرافعة الدوليّة والتوجّه إلى المجتمع الدوليّ على أنّها وسيلة ناجعة وهادفة وشرعيّة في صفوف المجتمع العربيّ، لكن ما زالت في مكانة ثانويّة مقارنةً بأدوات أخرى. من جهةٍ أخرى، تنظر إسرائيل إلى إستراتيجيّة التدويل على أنّها تهديد حقيقيّ وجديّ ويتضمّن اعترافاً بالعرب كأقلّيّة قوميّة من قبل المجتمع الدوليّ، وبإمكان هذه المجموعة أن توظّف هذا الاعتراف في محافل عديدة، الأمر الذي من شأنه أن يتسبّب في إحداث إسقاطات وتداعيات قضائيّة وقانونيّة (وسياسيّة على وجه الخصوص) في كلّ تسوية سياسيّة مستقبلية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. على الرغم من أنّ إسرائيل تبالغ (بصورة مقصودة - على ما يبدو) في تقييمها لنجاح تجربة التدويل التي قامت بها الأقلّيّة العربيّة ووصفها بأنّها محاولات تخريبية، من المهمّ أن نشير أنّها محاولات متواضعة جدّاً.

5. إعادة هيكلّة لجنة المتابعة

إعادة هيكلّة لجنة المتابعة تتجلى بعدة خطوات، أهمّها: انتخاب رئيس لجنة المتابعة بوجود مركّبات اللجنة كافّة؛ تفعيل لجان مختلفة منبثقة عنها؛ تنظيم مؤتمرات أكاديميّة سنويّة والاستعانة بخبرات المهنيين في مجالات العنف أو الخطّة الخماسيّة وغيرها؛ تنظيم "يوم الدعم العالميّ لحقوق الجماهير الفلسطينية العربيّة" لتعزيز التواصل الفلسطينيّ - الفلسطينيّ وفضح ديمقراطية إسرائيل الهشّة؛ تجديد وتطوير أدوات النضال وتدويل قضية الأقلّيّة العربيّة في البلاد (زعبي، 2017). كلّ هذه الخطوات تتدرج تحت عنوان "مَهَنَّة وَمَأَسَسَة لجنّة المتابعة". تتفاعل الجماهير العربيّة الفلسطينية في الداخل مع الأحداث الوطنيّة المختلفة بدرجات متفاوتة. قد تكون كثافة الأحداث وتسارعها، ورتابة استعمال بعض وسائل الاحتجاج، عوامل تؤثر سلباً على تفاعل الجماهير التي شاركت بأعداد أقلّ في فترات معيّنة، كما تؤكد زعبي (2017)، على الرغم من وعيها السياسيّ، إلا أنّ المظاهرة الكبيرة في تل أبيب احتجاجاً على قانون القومية عام 2018، والمظاهرة الكبيرة ضدّ العنف في مجد الكروم في أيلول من هذا العام (2019)، والمشاركة الواسعة جدّاً للجماهير على مفارق ومدّاخل البلدات العربيّة، ناهيك عن المشاركة الفعّالة في مسيرة السيّارات في "شارع 6"، كلّ هذه تؤكد تصاعديّة دالّة التفاعل بين لجنة المتابعة والجماهير العربيّة، ولا سيّما بعد بدء تبنّي لجنة المتابعة لسياسات احتجاج منظمة ومطوّرة أكثر. وعلى الرغم من هذا، ثمة نقاش بشأن آليّة اتّخاذ القرارات في لجنة المتابعة، ويطالب البعض بإجراء انتخابات مباشرة لرئاسة المتابعة، وإعادة النظر في أسلوب عملها واتّخاذ القرارات فيها - وهي التي تتسم بطابع الإجماع بين مركّباتها المختلفة (غانم ومصطفى، 2009).

6. الحراك السياسي ضد العنف

أصبح الحراك ضد العنف في المجتمع العربي مطلب الساعة لدى الجماهير العربية وقضيتها الأولى اليوم بعد ازدياد حوادث العنف وإطلاق النار ازدياداً ملحوظاً. صحيح أن ملف العنف تَصَدَّرَ أَجْنَدَةُ القيادة السياسيَّة سابقاً، لكن لم يكن بهذا الزخم الذي نشهده اليوم. مَنْ أبرزَ النقاشَ المجتمعيَّ حول العنف هو ذلك الذي يسيِّسه وتبناه القيادة. فعلى سبيل المثال، تشدَّد المتابعة على أنَّ "تواطؤ المؤسسة الإسرائيليَّة مع الجريمة ومع عصابات الإجرام وتجَّار الأسلحة إنَّما يحمل أهدافاً سياسيَّة عنصرية لتفتيت شعبنا ونسيجه الاجتماعيِّ والوطنيِّ وإبعاده عن قضاياها الأساسيَّة"⁽²⁾، كما جاء في تقرير موقع عرب 48، وفي الوقت نفسه تطالب القيادة الشرطة بالعمل من أجل أمن وأمان المواطن العربيِّ، وتُبادر إلى عقد جلسة مع وزير الداخليَّة أَرْدان بهذا الشأن. إنَّ مطالبة الشرطة بتعزيز حضورها وتعميق تحرياتها للمَّ السلاح غير المرخَّص، ولكبح جماع الجريمة، هو مطلب مدنيٌّ ويندرج تحت عنوان إستراتيجيات الاحتجاج الإجماعية ولكنه "مطلب بديهيٌّ، مدنيٌّ ووَطنيٌّ" كما جاء في بيان لجنة المتابعة بحسب المصدر نفسه. المقصود أنَّ المتابعة تطالب أجهزة الدولة بردع الجريمة والعنف ليتسنى لها التفرغ لتحقيق طموح الأقلية العربية المدنيَّة والقومية أيضاً. من اللافت للانتباه في سياسة القيادة العربية في قضية العنف أنَّ حراكهم، في هذه القضية، يشكِّل نموذج عملٍ واحتجاج متطوِّراً ومتكاملاً نسبياً مقارنةً بحالات شبيهة في السابق. من اللافت للانتباه في هذا النموذج أنَّ القيادة موحَّدة وتعمل بالتنسيق في ما بينها (لجنة المتابعة؛ لجنة رؤساء السلطات المحليَّة؛ القائمة المشتركة؛ المجتمع المدنيِّ)، وأنَّ إستراتيجيات الاحتجاج متنوِّعة، فمنها الشعبيَّة (مظاهرات وإضراب)، ومنها البرلمانيَّة (نقاش في اللجان المختلفة)، ومنها التربويَّة (محاضرات من قِبَل أعضاء كنيست لطلبة المدارس)، ومنها السياسيَّة (لقاء مع وزراء وتقديم طلبات)، وأنَّ الحراك ليس لحظياً أو عشوائياً، بل هو منظَّم وطويل الأمد. العمل بهذه الدرجة من التنسيق والشموليَّة هو من التطوُّرات الأخيرة، المباركة بالطبع. وعلى الرغم من هذا، لا يمكن إلاَّ أن نلاحظ بعض الحذر والدقَّة في المواقف؛ فمن جهة تطالب القيادة أجهزة الشرطة بالقيام بدورها، ومن جهة أخرى ما زالت قيادة الجماهير العربية ترى الشرطة ذراعاً أمنيَّة سلطويَّة معادية للجماهير العربية، على نحو ما يتبيَّن في الاقتباس من بيان لجنة المتابعة ذاك: "ولا نقبل تدفيعنا ثمناً سياسياً أو معنوياً بالحديث عن أشكال جديدة لإعادة الحكم العسكريِّ إلى قرانا ومدننا من خلال استقدام ما يسمَّى بحرس الحدود".

(2). <https://www.arab48.com>

7. الخطة الاقتصادية 922

تُقدّم الخطة الاقتصادية نموذج تعامل بين الأقلية العربية والمؤسسة الحاكمة يتّسم بتبني إستراتيجيات الاندماج والپراچماتية لتحصيل الحقوق. القائمة المشتركة حققت، بالشراكة الكاملة مع اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة، إنجازاً كبيراً بإقرار الخطة الاقتصادية 922. تحقيق هذا الإنجاز يشكّل نموذجاً لانتزاع الحقوق في قضايا عينية بالتفاوض مع المؤسسة الحاكمة، وبالمرافعة والملاحقة المهنية.

8. القائمة المشتركة

على الرغم من أنّه كان بالإمكان خوض الانتخابات بقائمتين دون إعادة تشكيل القائمة المشتركة كما حصل في انتخابات نيسان (2019)، اختارت الأحزاب العودة إلى المفاوضات في ما بينها وقرّرت مسبقاً بشأن نيّتها تشكيل القائمة المشتركة من جديد. بطبيعة الحال، نتائج الانتخابات في نيسان المنصرم (2019) وما رافقها من ردود فعل من قبل الجمهور العربيّ مع القوائم المتنافسة (الجهة العربية للتغيير من جهة، والموحدة والتجمّع من جهة أخرى) أثّرت على خيارات الأحزاب وسلوكها. ومن المهمّ ذكره أنّ تجاوب الجمهور العربيّ مع الحراك السياسيّ خلال فترة الانتخابات في نيسان الماضي (2019) كان ضعيفاً كما تبين نسب التصويت العامّة بين الجماهير العربية، والتي هبطت إلى ما دون الـ50% كنوع من العقاب على التفكك والتعبير عن الغضب على "لعبة الكراسي" كما أسموها. وفي الانتخابات المعادة في أيلول المنصرم (2019)، أثمر مطلب الجماهير العربية المطالب بالوحدة مرّة أخرى، ولكن بعد أن بذلت لجنة الوفاق جهوداً فائقة في هذا الشأن. ترى هذه الورقة أنّ إعادة تشكيل القائمة المشتركة لم تتبع من إستراتيجيةّ "صراع البقاء" وخوف الأحزاب من حصول هبوط إضافيّ في نسب التصويت ووقوع إحدى القائمتين في دائرة خطر عدم اجتياز نسبة الحسم وضياع تمثيلها البرلمانيّ، وما يترتّب على هذا من استحقاقات ماليّة ومن روابط جماهيرية، وإنّما من باب "الرغبة بالتأثير" وبإحداث تغيير في خارطة السياسيّة. معنى هذا أنّ التوجّه الأوّل منكنف على ذاته ويحاول الإبقاء على سياسات الهوية والاحتجاج. وربما لو ضمن كلّ من الأحزاب قدرته على اجتياز نسبة الحسم، لما بذل جهداً في إعادة القائمة المشتركة من جديد. مقابل هذا، الخيار الثاني يسعى إلى تغيير السياسة في إسرائيل، ولا يجري ذلك إلّا من خلال رفع نسبة التصويت وزيادة عدد النواب العرب في الكنيست، الأمر الذي من شأنه أن يُفضي إلى حصول تغيير في موازين القوى بين المعسكرات، ولربّما تشكيل حكومة في صلبها القائمة المشتركة، أو أن تكون المشتركة جسماً مانعاً ومؤثراً كما حصل في الأعوام 1992-1995. في مقابلة

مع رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة أجرتها صحيفة "يديعوت أحرونوت" في 22.8.2019، صرّح بأنّه مستعدّ للدخول في ائتلاف لكن بشروط. هذا التصريح يشكّل ويؤسّس لتوجّه جديد يجعل القائمة المشتركة من خلاله لاعباً مركزياً فاعلاً، أو مشاعباً لكّنه حاضر. وفي تصريح آخر أدلى به النائب أحمد طيبي، عبّر عن الاستعداد لتشكيل جسم مانع كما كان في سنوات التسعين مع من يوافق على مطالب الجماهير العربية⁽³⁾. الخطّ الإعلامي الذي تبنته القائمة المشتركة في حملتها الانتخابية في أيلول الماضي (2019 وفي آذار 2020)، وشعارات نحو: "مشتركة أكثر، تأثير أكبر"، و "مشتركة أكثر، يمين أقل"، و "صوّتوا 65% وسيسقط اليمين ونتياهو"، تؤكد أيضاً على الانتقال من إستراتيجية صراع البقاء، إلى إستراتيجية "الرغبة بالتأثير". شعار هذه المرحلة هو إسقاط نتانياهو واليمين الشعبوي والاستيطانيّ معه، وذلك لا يجري فقط باجتياز نسبة الحسم من أجل البقاء، وإنما بزيادة عدد أعضاء الكنيست العرب من القائمة المشتركة من أجل التأثير. التغيير الحاصل هنا في مفهوم العمل البرلمانيّ للجماهير العربية يُعدّ من العلامات الفارقة لديناميكية المشاركة السياسية البرلمانية للجماهير العربية في البلاد، وهو ما يدلّ على أنّ القيادات العربية بدأت تنتقل من مرحلة التمثيل البرلمانيّ الهامشيّ نسبياً، إلى التمثيل البرلمانيّ الفاعل والمركزيّ نسبياً.

فُصارى القول أنّ التوصيف الوارد أعلاه لسياسات وإستراتيجيات الاحتجاج والمقاومة للأقلية العربية في البلاد يعكس واقعاً مركّباً وتوازناً دقيقة. من المهمّ الانتباه أنّه حتّى في السلوكيات الاحتجاجية التي تتسم بالبراجماتية، هناك بُعد راديكاليّ أحياناً أو "خارج عن المألوف"، وأنّه حتّى في السلوكيات الراديكالية ثمة بُعد براجماتيّ. فعلى سبيل المثال لا الحصر، في تصريح قيادة الجماهير العربية بقبولهم دخول حكومة يسار - وسط أو العمل على تشكيل جسم مانع بشروط معيّنة، وهو سلوك في غاية البراجماتية والعملية، هناك نوع من الراديكالية والتحدّي غير المسبوقين للخطاب السياسيّ الإسرائيليّ المهيمن الذي يهّمش الدور السياسيّ للكتل العربية والعربية اليهودية في الكنيست. أتى هذا التصريح كـ "مفاجأة" و "إشارة لاستعداد لتحوّل تاريخي" كما جاء على لسان ناحوم بارنيك في مقال له في صحيفة "يديعوت أحرونوت"⁽⁴⁾، أو "موقف تاريخي" كما جاء في عنوان موقع روتر.⁽⁵⁾ وفي الجانب الآخر من المعادلة، حتّى في أكثر السلوكيات تطرفاً، كالمشاركة في مظاهرات أكتوبر عام 2000، أو كتابة الوثائق المستقبلية، ثمة نوع من الحذر والتعامل مع الواقع ضمن إطار القانون وما يشرّعه، حتّى إنّه في موجة المظاهرات الأخيرة ضدّ العنف، وإغلاق الشوارع، والسيفاة البطيئة الاحتجاجية في "الشارع 6" (وهي ممارسات غير قانونية)، جرى كلّ هذا بالتنسيق مع الشرطة.

(3). <http://wap.shashe.net>

(4). <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5573430,00.html>

(5). <https://rotter.net/forum/scoops1/571406.shtml>

يفسّر خيزران (2019) التشبّث بالبعد المدني للهويّة وتبني سياسات وتعزيز الاندماج والمواطنة بكونها أداة مهمّة في التخلّص من القيود المفروضة عليهم بسبب قوميتهم؛ أي إنّ مواطنهم لا تسخّر لتحسين ظروف المعيشة فحسب، بل كذلك للحفاظ على الهويّة القوميّة. ويشير جمّال (2007b) إلى أنّ التحوّلات الأخيرة في السياسة العربيّة تدلّ على أنّ المجتمع العربيّ يسعى إلى توسيع المساحة التي تمكّنه من المناورة داخل النظام السياسيّ الإسرائيليّ، وأنّ السلوك السياسيّ العربيّ يهدف إلى تمكين المواطنة وتحويلها إلى صيغة سياسيّة تستوعب الهويّة الوطنيّة الفلسطينية من جهة، والواقع الإسرائيليّ من جهة أخرى، وأنّ المواطنة -على الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجهة إليها- ما زالت تُعتبر أفضل الأسس التي تمكّن العرب في إسرائيل من تعزيز حقوقهم.

وإذا نظرنا إلى التطوّرات والديناميكيات الحاصلة في دوائر الانتماء المحيطة بنا، فإنّنا نرى أنّ تأثيرات الربيع العربيّ على الساحة العربيّة، وتفكّك الأنظمة وعدم استقرارها، والانقسام الحاصل على مستوى الحركة الوطنيّة الفلسطينية، وثبات إسرائيل السياسيّ في خضمّ كلّ هذه التحوّلات، بالإضافة إلى صدمة أحداث أكتوبر عام 2000 وتصاعد القوى اليمينيّة الاستيطانيّة الراديكاليّة في السياسة الإسرائيليّة، هذه التأثيرات كلّها جعلت الأقلّيّة العربيّة كالأيتام على مائدة اللثام، وحيدة دون سند حقيقيّ من أيّ دائرة، ولا تعوّل إلّا على نفسها، ولذا تميل إلى انتهاج البراجماتيّة وإستراتيجيات الاحتجاج وإحقاق الحقوق ضمن ما يسمح به القانون، خوفاً من ضياع المكاسب التي حققتها الأقلّيّة عبر مواظمتها (جمّال، 2007b)، لكن من منطلق المسؤوليّة على نفسها كذلك، وعلى حياة ومستقبل الأجيال الشابة في هذه الأقلّيّة. الإستراتيجيات الشائبة المعروضة في أدبيّات الموضوع كالأسرلة أو الفلتانة، وكلّ منهما ردّ فعل متطرّف، لا تلائم واقع الأقلّيّة العربيّة الذي يتسم بالسيولة والتركيبة الدقيقة.

أفكار اختتامية وتوصيات

على وجه العموم، ليس ما يميّز دولة إسرائيل تعريفها كدولة يهوديّة وديمقراطيّة فحسب، وإنّما كذلك ماهيّة الديمقراطية وكيفية تطبيقها (إغباريّة وجرايسي، 2019). في ما يتعلّق بماهيّة الديمقراطية وسبل تطبيقها، منذ العام 1948 اعتمدت إسرائيل نوعين من الديمقراطية، أحدهما للمواطنين العرب، والآخر للمواطنين اليهود. فقد منحت إسرائيل المواطنين العرب الديمقراطية الشكلية، وهمّشوا في كلّ الحقب والمراحل التاريخيّة في إسرائيل، ومقابل ذلك، خصّصت دولة إسرائيل الديمقراطية ذات الأبعاد الجوهرية للمواطنين اليهود، علماً أنّه حتّى بين مواطنيها اليهود، لا تعتمد إسرائيل مبدأ الديمقراطية الجوهرية الحقّة. من ناحية أخرى، تعاطف القوّة الأيديولوجيّة والانتخابيّة للأحزاب ذات التوجّه الإثني - الدينيّ أدّى

إلى ترسيخ سياسة التهميش والإقصاء تجاه المواطنين العرب، واستمرار المحاولات لتفتيتهم إلى مجموعات دينية متناحرة، دون الاعتراف بفلسطينيتهم كهُويّة جامعة لكلّ المواطنين العرب على اختلاف انتماءاتهم الدينيّة.

إنّ نظرة ثاقبة وتمعّنة في واقع الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، والسياسات المتّبعة منذ عام 1948 حتّى اليوم، وعلاقتها بالمؤسسة الحاكمة، تؤكّد أنّ الأقلية العربية تنتهج إستراتيجيّات احتجاج مختلفة ومركّبة أحياناً، تعكس واقعها المركّب، ولكنها تنتقل من إستراتيجيّة إلى أخرى قد تكون أكثر تطرّفًا -كردّ فعل لسياسات إقصاء متطرّفة من قبل المؤسسة الحاكمة للأقلية العربية في البلاد- أو أكثر مهادنةً، أو قد تُكوّن كلا الأمرين معاً في حراك مركّب، أو قد تكون متردّدة أو متخبّطة، ولكن أغلبها ضمن ما يسمح به القانون، مع وجود بعض الاستثناءات. تتميّز إستراتيجيّات الأقلية العربية بكون أغلبها سياسات ردّ فعل، وهو الوضع الطبيعيّ لأقلية قوميّة في دولة لا تعترف بأصلاّيتها ولا بحقوقها القوميّة الجماعيّة، ولكن تميّزت كذلك بالمبادرة وبإلقاء الكرة في ملعب المؤسسة الحاكمة أحياناً، كمبادرات إطلاق الوثائق التصرّحية والدساتير، أو السعي لمأسسة القائمة المشتركة، والانتقال من سياسة الاحتجاج إلى سياسة التأثير عبر تبني إستراتيجيّات مبادرة ذات طابع اندماجيّ تشاركيّ، ضمن الثوابت الوطنيّة.

في هذا السياق، من الممكن الحاجة أنّ الواقع الآنيّ سيعرّز من تدابير التضييق على الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، ولذا تقدّم هذه الورقة التوصيات التالية:

على المستوى السياسيّ الحزبيّ:

- نظرًا لحالة الإحباط السياسيّ الذي يسود الجماهير العربيّة، هناك حاجة ماسّة إلى الخروج من شعور الضعف واليأس إلى المبادرة والتأثير. لذا، المواطنة التشاركيّة ومحاولة التأثير على صناعة القرار في إسرائيل، تحديداً، تلك المتعلقة بالمجتمع العربيّ، خاصّةً في ظلّ تصاعد قوّة الأحزاب اليمينيّة الدينيّة المتطرّفة، قد تؤديّ إلى التأثير على صناعة القرار المتعلّق بالمجتمع العربيّ في إسرائيل. تجربة القائمة المشتركة الأخيرة ومساعدتها للتأثير الحقيقيّ على مجريات الأمور بواسطة تبنيها لخطّ إستراتيجيّ وإعلاميّ شدّد على وزن الصوت العربيّ وأكّد على تأثيره في دحر اليمين، أثبتت نجاعتها، وها هو نتياهاو يُخفّق في تركيب حكومة للمرّة الثانية.⁽⁶⁾ تعزيز المواطنة التشاركيّة، وتعزيز السلوكيّات الپراجماتيّة، ما دامت ضمن الثوابت الوطنيّة، كفيلاّن بأن يُجرّجا الجماهير العربيّة من حالة الإحباط

(6). <https://alittihad44.com>

- ويحقّقها لها مكاسب مدنيّة وقوميّة.
- بما أنّنا نشهد، في العّد الأخير، تغيّلاً لمنطق الاستعمار والاستيطان على حساب منطق الدولة ومركزيّة القرار، فالأمر أدّى إلى حدوث خلل في التوازن بين مفهوم يهوديّة الدولة وقيم الديمقراطية. ومن أهمّ الإستراتيجيات لتعميق منطق الاستعمار والاستيطان تحييد المواطنين العرب باعتبار أنّ شرعيّة العمل السياسي، وخاصّة القرار السياسي، يجب أن تحظى بأغليّة قوميّة (بين اليهود) لا مدنيّة بين كلّ المواطنين. بناء على ذلك، تقترح هذه الورقة العمل على تعزيز مفهوم المواطنة التشاركيّة، وتقوية خطاب المشاركة بالتصويت مقابل المقاطعة، من قبل مؤسّسات المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في البلاد لتقوية التمثيل البرلمانيّ للجماهير العربيّة، والتصدّي لهذه السياسات، وسدّ الإمكانية في وجه اليمين للحيلولة دون تحقيق مآربه.
- تبني القائمة المشتركة كرؤية سياسيّة وحدويّة وإستراتيجيّة، تسعى إلى التأثير على صناعة القرار في إسرائيل، لا تبتئها كردّ فعل على رفع نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانيّة.
- المبادرة إلى خلق تفاهات وشراكات عينيّة مع مجموعات يهوديّة ديمقراطيّة وتجنيدتها في نضال الجماهير العربيّة ومطالبها، كجزء من مساعي الأقلّيّة العربيّة للتأثير أكثر على مجريات الأمور والسياسات التي تؤثّر على حياتها.

من نافل القول أنّه ثمة تحديات كبيرة تواجه الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل في كلّ ما يتعلّق بالمواطنة التشاركيّة والتأثير على صناعة القرار الإسرائيليّ، ولكن من خلال التوصيف والتشخيص لإستراتيجيات الاحتجاج وتحقيق المطالب التي أتبعها الجماهير العربيّة أعلاه، يبرز دور المؤسّسات المختلفة في تحقيق الأهداف: لجنة المتابعة للجماهير العربيّة؛ اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة؛ روابط الأكاديميين؛ المجتمع المدنيّ. من هنا تنبع أهميّة تنظيم المجتمع العربيّ ومؤسّساته التمثيليّة الجامعة. بواسطة تنظيم مؤسّسات المجتمع العربيّ وتبني خطاب التأثير، قد تتجّح الأقلّيّة العربيّة في تغيير بعض السياسات المتعلّقة بها. وفي هذا الصدد، تقترح الورقة توصيات في المستوى المؤسّساتي وفي مستوى المجتمع المدنيّ:

1. التمثيليّ المؤسّساتي

- أ. الاستمرار في تنظيم ومأسّسة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة كإطار جامع ووحوديّ يمثّل جميع المواطنين العرب في إسرائيل، وضمان مدخول مادّي شهريّ من الأحزاب لتمويل نشاطات وفعاليّات المتابعة، والاستثمار في رأس المال الفلسطينيّ وتوفير بيئة حاضنة وداعمة له.
- ب. مأسّسة اللجنة القطريّة واتباع سياسة التنسيق الكامل مع لجنة المتابعة

العليا للجماهير العربية، وضمان تفعيل رؤساء السلطات المحليّة العربيّة بنشاطات اللجنة ولجنة المتابعة، لإضفاء الشرعية على مطالب ونشاطات اللجنتين، وذلك لكون رؤساء السلطات المحليّة منتخبي جمهور.

ت. بناء صندوق دعم قوميّ يوفر الموارد اللازمة للاستثمار البحثي والعلميّ والمعرفيّ للمجتمع العربيّ.

2. مؤسّسات المجتمع المدنيّ

ث. تفعيل مؤسّسات المجتمع المدنيّ كمؤسّسات مهنيّة داعمة لعمل لجنة المتابعة واللجنة القطريّة، بالإضافة إلى توفير الدعم المهنيّ للقائمة المشتركة، من خلال تقسيم المهامّ بين هذه المؤسّسات وفق اختصاصاتها.

ج. العمل على بناء مركز تخطيط إستراتيجيّ مدعوم مادّيًا من قبل صندوق قوميّ يجمع اختصاصيّين واختصاصيّات في مجالات مختلفة، ويعمل على تنمية المجتمع العربيّ الفلسطينيّ.

ح. علاوةً على ذلك، وبناءً على خصوصيّة المجتمع العربيّ في إسرائيل كونه أقلّيّة أصليّة مُميّزًا ضدّها، هناك حاجة إلى تعزيز خطاب البراجماتيّة والاندماج في المجتمع الإسرائيليّ، ابتغاء التأثير والإسهام في الحراك الجمعيّ والشخصيّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ من خلال الأكاديميا وسوق العمل والسياسة والرياضة وما إلى ذلك، بالتوازي مع الحفاظ على خصوصيّة القومية والثقافيّة وذاكرته الجمعيّة، منعًا للانصهار في المجتمع الإسرائيليّ أو إضفاء شرعيّة لخطاب الأسرلة الذي تحاول الدولة شرعنته بسبل مختلفة.

قائمة المصادر بالعربية:

- أيمن إغبارية، وعماد جرابلسي، "مستقبل التعليم في إسرائيل في ظلّ السياسات النيو ليبرالية وصناعة الهوية". استشراف. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- بروهوم جرابلسي، الكنيست 20: سجلّ القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان (7 أيار 2015 - 1 كانون الثاني 2019). رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2019.
- نديم روحانا وأسعد غانم، "المواطنون الفلسطينيون في دولة إسرائيل: أزمة الأقلية القومية في دولة إثنية". مجلة الدراسات الفلسطينية. (35) 9، 1998، ص 49-75.
- همّت زعبي، "الفلسطينيون في إسرائيل: ما بين تصاعد عنصرية الدولة والتحديات الداخلية". تقرير مدار الإستراتيجي. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2017.
- أريج صباغ-خوري ونديم روحانا، "الأبحاث حول الفلسطينيين في إسرائيل: بين الأكاديمي والسياسي"، في: نديم روحانا وأريج صباغ-خوري، (محرران)، الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع، الجزء الأول. حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية، 2011، ص 5-15.
- خالد عرار، "السياسات التربوية الإسرائيلية وحال التعليم العربي في إسرائيل". مجلة الدراسات السياسية. 115، 2018.
- أسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية. رام الله: مدار، 2009.
- أمير فاخوري ومحمد خلايلة، "تدويل مكانة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل: من السياسة الداخلية إلى السياسة الخارجية". (الفصل الثالث في هذا الكتاب).
- أوزن يفتاحيل، "المواطنة العربية الفلسطينية في إسرائيل". في: روحانا وصباغ-خوري، 2011.

قائمة المصادر بالعبرية:

- אל-חאג', מאג'ד, "זהות ואוריינטציה בקרב הערבים בישראל: מצב של פריפריה כפולה". בתוך: רות גביון ודפנה הקר (עורכות), השסע היהודי-ערבי בישראל: מקראה. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה, 2000, עמ' 13-33.
- אמל גמאל, "תודעה כפולה ומהפכות מושהית: על הדילמות הפוליטיות של האזרחים הפלסטינים בישראל בצל האביב הערבי". המרחב הציבורי, 13, 2017, עמ' 99 - 118.
- אמל גמאל, "הימנעות כהשתתפות: על תעותועי הפוליטיקה הערבית בישראל". בתוך: מיכאל שמיר, ואשר אריאן (עורכים), הבחירות בישראל 2001. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה, 2002, עמ' 57 - 100.
- עזיז חידר, "מבוא". בתוך: עזיז חידר (עורך) היבטים פוליטיים בחייהם של הערבים אזרחי ישראל. ירושלים ותל-אביב: הוצאת מכון ון ליר והקיבוץ המאוחד, 2018, עמ' 7-18.
- יוסרי חירואן, "מגמות אזרחיות בקרב החברה הערבית בישראל על רקע האביב הערבי". ביאן הערבים בישראל, 16, 2019, עמ' 3-8.

- סופיה פראן ו אביעד קלינגר, תחזית אוכלוסיית ישראל 2015-2065. ירושלים: הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, 2018.
- יואב פלד, "זרים באוטופיה: מעמדם האזרחי של הפלסטינים בישראל". תיאוריה וביקורת, 3, 1993, עמ' 21-35.
- סאמי סמוחה, "המשטר של מדינת ישראל: דמוקרטיה אזרחית, אי-דמוקרטיה או דמוקרטיה אתנית". סוציולוגיה ישראלית, ב(2), 2000, עמ' 565-630.
- דני רבינוביץ' וחאולה אבו בקר, הדור הזקוף. תל-אביב: הוצאת כתר, 2002.

قائمة المصادر بالإنجليزية:

- Ayman K. Agbaria, "Israeli Education and the Apartheid in South Africa: Ongoing Insights". *Intercultural Education*, 29(2), 2018, pp. 218-235.
- Amal Jamal, "Strategies of Minority Struggle for Equality in Ethnic States: Arab Politics in Israel". *Citizenship Studies*. 11(3), 2007a, pp. 263-282.
- Amal Jamal, "Nationalizing States and the Constitution of 'Hollow Citizenship': Israel and its Palestinian Citizens". *Ethnopolitics*.) 6(4), 2007b, pp. 471-493.
- Amal Jamal, "On the Morality of Arab Collective Rights in Israel". *Adalah's Newsletter*. 2005(12). <https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/eng/apr05/ar2.pdf>